تقديم الدكتور محمد غنيم

هـذا الكتاب دراسـة جـادة هادفة للوصـول إلى قلب الحقيقة بوسـائل «**التحليـل العلمى والإحصائى**»، وبحث مهم لكل مهتم بالمشكلة الصحية فى مصر يُهَنأ عليه المؤلف.

إن مستوى الخدمة الصحية فى دولة ما، له ثلاثة محددات رئيسية:

[الناتج القومى الإجمالى، وأولويات الإنفاق التى يحددها صانع القرار، والنظام الاقتصادى للدولة].

والنظـام الاقتصادى فى مصر يتبنى بشـكل كامـل نظام اقتصاد السـوق، والذى تحول إلى رأسـمالية طليقة، مما أدى إلى تفاوت طبقى حاد انعكس على مسـتوى الخدمات الأساسـية التى توفرها الدولة وهى التعليم والصحة بشكل أساسى.

ومشاكل الرعاية الصحية فى مصر عديدة، منها التكاليف العالية للخدمة الصحية الجيدة، وتعدد الجهات التى تقوم بتقديم هذه الخدمة.

وتقـوم وزارة الصحـة حاليًا بإعداد مشروع للتأمين الصحى فى مـصر، وإنى أرى أنه عند صياغته النهائية يجب الالتفات إلى نقاط مهمة منها:

* مصـادر الإيرادات لهذا المشروع؛ لأن ذلك يحدد نوعية وسـقف الخدمات الطبية المزمع تقديمها دون مزايدة سياسية.
* كما أقترح أن يقتصر العمل فى هذا النظام على المستشفيات الحكومية فقط.
* وأخيرًا، ضرورة تفرغ الأطباء المشاركين فى هذا النظام.

obeikandl.com

مُقَدِّمَة

يمثل التعليم والصحة جناحى طائر النمو والتقدم فى المجتمعات الإنسانية الحديثة، وبدونهما يسقط المجتمع البشرى فى مستنقع أقرب إلى عالم الغابة والمجتمعات البدائية التى عرفها الإنسان فى صدارة وجوده على سطح كوكبنا.

والمحلل المدقق فيما يميز الأمم الحديثة؛ سوف يكتشف مقدار ما يحظى به هذان القطاعان من أهمية واهتمام؛ بينما الأمم الأقل تمدنًا وتحضرًا؛ تعانى من مشكلات معقدة فيهما.. ومن هنا فليس صحيحًا على الإطلاق الأخذ فقط بمؤشرات التصنيع أو النمو أو الادخار والاستثمار كدالة للتقدم بقدر ما ينبغى التركيز على مؤشرات الصحة النوعية والتعليم الكيفى والكمى كأساس لقياس هذا التقدم وما يحظى به البشر من رعاية واهتمام.

ولهذا السبب، استقر فى الضمير والوجدان الجمعى للبشرية ـ بعد حربين عالميتين وحشيتين ـ أهمية الحق الإنسانى الطبيعى فى الرعاية الصحية وفى التعليم؛ فعقدت المؤتمرات الدولية؛ وأبرمت الاتفاقيات والمعاهدات العالمية من أجل أن يتصدر جدول أعمال الحكومات والشعوب الاهتمام بالرعاية الصحية والتركيز على التعليم.. كما جاءت مواثيق حقوق الإنسان العالمية بدءًا من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان (ديسمبر ١٩٤٨) أو العهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (ديسمبر ١٩٦٦) أو إعلان الحقوق الثقافية، الذى أصدرته ووقعته الدول الأعضاء فى منظمة اليونسكو التابعة للأمم المتحدة عام (١٩٦٦)، مرورًا بإعلان القمة الاجتماعية التى انعقدت فى العاصمة الدانمركية (كوبنهاجن) عام (١٩٩٥)، والتى عرفت بمبدأ ٢٠/ ٢٠ وغيرها من الاتفاقيات والمؤتمرات والندوات حتى اليوم.

وقد انشغل العقل المصرى خلال السنوات العشر الأخيرة بالحديث حول الرعاية الصحية ونظم العلاج، ولم يقتصر هذا الاهتمام والانشغال على الدوائر الرسمية أو الحكومية فحسب؛ وإنما تعداها إلى المنتديات العلمية؛ والمؤتمرات الشعبية والجمعيات الأهلية؛ والأحزاب السياسية فى إطار انقسام حاد وواضح بدا جليًّا بين تيارين فكريين؛ ومعسكرين أيديولوچيين؛ وكتلتى مصالح اقتصادية واجتماعية متناقضتين، بل متصارعتين إلى حد مكلف وضار.